

اليمن ومستقبل السلام بعد أزمة الخليج



مهنا الحبيل

هل تدرك الأطراف الخليجية أن من مصالحها واستقرارها تثبيت معادلة الاستقرار والسلام بالشرق العربي؟ اليمن محطة مهمة، بل مركز جغرا في رئيسي، ومحيط اجتماعي عربي لصيق، عانى من فوضى التدخلين، الخليجي والإيراني.

كمساحة مصالح يمكن أن تتشكل قاعدة مشتركة للحل السياسي المرحل، والذي يعتمد تبني وقف الحرب أولاً.

هنا لك علاقة بين وقف الصراع بين دول الخليج العربي، بعد عاصفة الأزمة، وإحلال السلام ذاته في دول عربية عديدة، من أهمها اليمن.

* * *

من المبكر القول اليوم إن الأزمة الخليجية قد رُسخت معالجتها في إطار الحل، فضلاً عن وقف تأثيراتها السلبية التي فاقمت الصراع في دول عربية عديدة، غير أن هناك ما يكفي من حقائق تشير إلى أن فرص فك الاشتباك في الأزمة أصبحت حاضرة، خصوصاً من خلال المفاوضات الثنائية بين الدوحة والرياض. وحسب الأنباء أخيراً، فإن الاشتباك السياسي بشأن قمة كوالالمبور لم يوقف هذه المفاوضات التي تجري بحذر وتوتّر، ولكن يرجح أنها ستستمر، على الرغم من صراع ما تحت الطاولة الشرس.

وهناك تسريبات جديدة عن محادثات وسطاء بين الرياض وطهران، يقوم بها الوسيط العماني، لتهيئة

الأجواء نحو وقف الحرب مع الحوثيين، والمشكلة هنا أن فوضى السياسة السعودية، وتواترها المختلفة مع عدة أطراف، تتجه أحياناً في مساراتٍ متناقصة.

والأخطر أنه برنامج لوقف الحرب، والتخلص من إرثها، من دون أن يرتد ذلك على البناء الاجتماعي اليمني لإحلال السلام داخلياً، وهو واجبٌ ملزمٌ به كل دول الخليج العربي، ويتحمّلون مسؤوليته، بقدر مساهمتهم في أزمة اليمن، وللرياض النصيب الأكبر من المسؤولية.

وهناك علاقة طردية عكسية بين وقف الصراع بين دول الخليج العربي، بعد عاصفة الأزمة، وإحلال السلام ذاته في دول عربية عديدة، من أهمها اليمن. وما نقصده في تثبيت هذه الفكرة ضرورة أن تدرك كل الأطراف الخليجية أن من مصالحها الكبرى ومستقبل استقرارها أن تثبت معاذلة الاستقرار والسلام في دول المشرق العربي.

وأن بقاء المصراعات لن يخدم منظومة هذه الدول الخليجية، حتى لو ترتب على ذلك لبعض الدول مصالح اقتصادية وجيوسياسية، فدول الخليج العربي ليست دول إقليم مركبة، ولا نفوذ عالمية.

ومع أن السعودية دولة إقليمية عربية، إلا أنها، بعد تجربة حرب اليمن، لم تستطع أن تشكل عامل حسمٍ في الحرب، وكانت مساحة الحمولة الإيرانية أكبر في النفوذ، بالقياس مع حجم الخسائر والاستنزاف الذي لحق بال سعوديين، وتزداد خسائر الرياض اليوم، بعد التعميد على ماليزيا، في مؤشرٍ على فقدانها مزيداً من شخصيتها الاعتبارية، في المشرق العربي والعالم الإسلامي.

واليمن هنا محطة مهمة، بل مركز جغرا في رئيسي، ومحيط اجتماعي عربي لصيق، عانى من فوضى التدخلين، الخليجي والإيراني، هذا الصراع الذي فجره انقلاب الحوثي وتدخل إيران، لا يُخلِي بقية الأطراف اليمنية من المسؤولية، وهي مسؤولةٌ تُشعر المراقب بالصدمة، في حجم تشرذم الحياة السياسية والاجتماعية في اليمن، تحت نفوذ الداعمين.

ولذلك لا بد من لفت النظر هنا إلى واقع المصراعات المؤسفة في المجتمع اليمني، ليس لإخلاء مسؤولية أقطاب التدخل الخارجي، وإنما لأن هذا التشرذم الذي ينعكس على عدة مناطق وأقاليم يمنية يضعف أي قدرة لإحلال السلام الأهلي والاجتماعي، وإنقاد مستقبل الطفولة وحقن الدماء اليمنية.

أهم معادلة هنا أن يكون المدخل الأساسي بعد حل الحلف الخليجي هو الاتفاق على مبدأ إحلال السلام الاجتماعي في اليمن، أي إحلال السلام الاجتماعي ووقف الحرب بكل ارتداطاتها وأطرافها، وهو وقفٌ لا يترتب عليه وقف المصراعات السياسية، ولا التجزئيات الاجتماعية، فسيبقى نفوذ إيران كما هو الرياض وأبو ظبي وحتى مسقط والدوحة، قائماً إعلامياً أو سياسياً.

لكن الهدف إخراج اليمن من أتون الحرب، وهناك قاعدة مهمة لإحلال السلام تحتاج قطعاً إلى توافق سياسي مرحدٍ مهم. ولا يمكن أن تتحقق هذه القاعدة من دون وجود شرعية دستورية، لا تزالاليوم مرتبطة بالرئيس عبدربه منصور هادي، ولو كانت وضعيتها في حالة مهترئة ومهزوزة بلا حدود.

وكمساحة مصالح يمكن أن تتشكل قاعدة مشتركة للحل السياسي المرحد، والذي يعتمد تبني وقف الحرب

أولاًً، عبر أربع عوامل مؤثرة من صالحها إقرار السلام في اليمن، هي مسقط والرياض والدوحة والكويت، لصناعة أرضية الحل المدعوم من هذه الأطراف، لاتفاق شامل على وقف الحرب، واندماج اليمن في التمثيل السياسي داخلياً وخارجياً، عبر شرعية الرئيس هادي، لمرحلة انتقالية تنظم عبرها الانتخابات. ولا يتوقع أن يوافق الحوثي على الانسحاب الميداني، في ظل تفوّقه العسكري، غير أن وقف الحرب وشراكته في معادلة سياسية مستقبلاً يفتح الباب لتأمين اليمن خارج إطار الاشتباك المسلح، وهذا سيعزّز من خلال موافقة إيران على الاتفاق، وبالتالي دفع الحوثي إلى الالتزام.

وهنا سيمثل الاتفاق بين العوامل الأربع قاعدة تحول كبرى، كقناعة بأن إخراج اليمن من الحرب، هو لصالحهم وصالح السلام الاجتماعي الشامل في المنطقة، على الرغم من بقاء الخلافات.

سيبقى هنا موقع أبو طبي القوي في الجنوب، والذي وقّع الشرعية اتفاقاً تحت ضغطه، لصالح المجلس الانتقالي الذي اقتلعها، هذا الاتفاق جاء مؤمّناً أي مشروع مستقبلي في اليمن، تقف بعده الحرب، بعد قناعة أبو طبي باستحالة الانفصال اليوم، في جسمٍ جنوبيٍّ مستقلٍّ.

وعليه، هناك ضرورة لدمج هذا الكيان الذي أصبح واقعاً في جغرافية اليمن، وإنْ لم يترسخ على الأرض، عبر تحديد أبو طبي من خلال طمانتها على نفوذ حلفائها.

لا تمثل كل هذه البنية المقترنة آمال الشباب اليمني، ولا القوة الاجتماعية السياسية الحية، والتي تطمح إلى صناعة يمن المستقبل، وأفق حلم النهضة والسلام، لكنها سكّة ضرورية لوقف الحرب وسحب السلاح الثقيل ضرورة قصوى.

فلا يمكن أن يعبر اليمن إلى أي مشروع أو بنية سلام وتقدير، من دون وقف الحروب وإيجاد أرضية تواصل، يمكن أن تتحدد مع كل أقاليم اليمن، بما فيها الجنوب، فهي هنا ليست قسمة عادلة، وليس مساراً سياسياً اختيارياً للشعب اليمني بالضرورة.

لكنها تبدأ المهمة الصعبة الأكثر إلحاحاً، وهي إخراج اليمن من الحرب، وإنقاذه صحياً واقتصادياً واجتماعياً. حينها يقرّ الشعب اليمني إدارة مستقبله، توافقاً أو صراعاً سياسياً، ولكن بعيداً عن كارثة الحرب التي أهلقت الحرب والنسل.

* مهنا الحبيل كاتب عربي مستقل، مدير المكتب الكندي للاستشارات الفكرية.